



بشار سيليك: لطالما كان العنف جزءاً من يومياتنا (أف ب)

## تقرير

رجب طيب أردوغان حاكماً أوحدهم لتركيا بعد الانقلاب: هذه خلاصة مشهد الأيام الماضية. نجاح «البطل التركي الجديد» ارتكز على واقم تكريس حال الاستقطاب والانقسام الذي وصل إلى حدود دعوة رئيس بلدية إسطنبول، قدير توباس، إلى دفن جثث الانقلابيين في «مقبرة منفصلة»

# «صراع الإمامين» يشكّ تركيا أردوغان زعيماً بانقلاب دستوري!

## محمود مروة

بعد أقل من أسبوع على محاولة الانقلاب الفاشل في تركيا، تبدو الزعامة الأردوغانية مترتبة على عرش الدولة بلا أي منافس أو منازع. فغداة إعلان حالة الطوارئ وبدء سريانها عقب نشرها في الجريدة الرسمية، صادق عليها النواب الأتراك في «إجراء شكلي» أمس، وقد أتدها 346 نائباً (من أصل 550 بينهم 317 للعدالة والتنمية)، في مقابل 115 صوتاً معارضاً، بينما علّق النائب سيزغين تانريكولو، من «حزب الشعب الجمهوري»، بالقول: «تم تعليق الحقوق والحريات الأساسية». وفي أثناء حالة الطوارئ، يجوز لمجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية «إصدار مراسيم تشريعية لها قوة القانون»، تُنشر في الجريدة الرسمية، وتطرح في اليوم نفسه أمام البرلمان للمصادقة عليها، فيما أشار محللون (لوكالة «فرانس برس») إلى أن «القرارات التي ستتخذ قد تحدّ من حرية التظاهر والتنقل، كما أنها قد تؤدي إلى السيطرة على وسائل الإعلام، وقد تتخذ قرارات بمنع التجوال». ورغم سرعان «الطوارئ»، فقد ذكرت الأنباء أنّ عدداً كبيراً من الأتراك تلقى رسالة نصية من «ر. ط. أردوغان»، تدعوهم إلى

مواصلة النزول إلى الشارع لمقاومة «الخونة الإرهابيين»، في إشارة إلى «الغوليينين». وكتب الرئيس التركي في رسالته النصية: «شعبي العزيز، لا تتخلّ عن المقاومة البطولية التي برهنت عنها بلدك ووطنك وعلمك. الساحات ليست ملكاً للديابات بل للشعب». عملياً، لم يعد هناك عوائق أمام الرئيس التركي لاتخاذ القرارات التي يريدها، خصوصاً أنه نجح أخيراً في وضع يده على مفاصل المؤسسة العسكرية، فيما أعلن مساء أمس أن القوات المسلحة ستخضع سريعاً لعملية إعادة هيكلة و«ستدخلها دماء جديدة». ولعلّ أستاذ القانون التركي، إبراهيم كابوغلو، أصاب حين لخص التطورات بالقول: «نحن نشهد منذ نهاية الأسبوع انقلاباً دستورياً. نحن في الواقع خارج نطاق القانون، في وضع لا يمت بصلة للنظام القانوني المعمول به». ولعلّ هذا «الانقلاب الدستوري» سيتواصل بساودة أردوغانية، وقد تكون خاتمتها: تكريس موقع الرئاسة في تركيا كركيزة أولى للحكم، فيصبح النظام السياسي التركي، عملياً، نظاماً رئاسياً. بالتوازي مع ذلك، فقد كرس أردوغان خطاباً يحذّر فعلياً من حركة أي معارضة له، تحت سقف: أنتم إما مع الدولة أو مع

ما بينهما في الشرق الأوسط خصوصاً. وبعد تصريح جون كيري الواضح في هذا الخصوص، أعلن البيت الأبيض في الساعات الأخيرة أنّ واشنطن «لن تدقق في كل تفاصيل الوضع في تركيا»، ما يعدّ ضماناً للحكم التركي. ومن الجانب الأوروبي، ترافق تعليق أنقرة للعمل بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان عقب إعلان «الطوارئ» بما يسمح لها «بتجنّب إشارات محتملة جديدة لانتهامها بانتهاك حقوق الإنسان» بفعل تواصل «عملية التطهير»، مع تحذير وزير الخارجية الألماني،

في ساحة تقسيم في إسطنبول يوم الأحد المقبل، بدا واضحاً عدم التعرض مباشرة لأردوغان ولتصرفات حكومته، إذ قال النائب عن «الشعب الجمهوري»، تيكين بينغول: «سوف نعلن بوضوح موقفنا المناهض للانقلاب... وسنجدد إيماننا وتصميمنا على الديمقراطية والجمهورية والنظام البرلماني، دون أي تفرقة بين الأحزاب». أما على الصعيد الخارجي، فيبدو أنّ الولايات المتحدة باتت مقتنعة بحتمية الوقوف إلى جانب حكومة أردوغان في ظل تشابك الأدوار

الانقلابيين. ويلاحظ مثلاً أنّ خطاب حزب المعارضة الأكبر، «الشعب الجمهوري»، الرافض لتمامي أردوغان وحكومته، خجول، رغم استمرار حملة القمع الضخمة

## دعا اردوغان انتصاره إلى البقاء في الساحات رغم حالة الطوارئ

التي تشنها الحكومة على كافة الصعد وفي كل المؤسسات، حتى التربوية منها. وفي بيان داع إلى وقفة «الديموقراطية والجمهورية»

## فلسطين

# مشاركة الضمائل في «البلديات»... الحساب على ميزان الذهب

بميزان من الذهب. أولاً، «حماس» التي لم تمرّ تجربتها في الحكم في غزة بظروف مثالية، ستقدم لها نتائج الانتخابات صورة أوضح عن مستوى حضورها بعد عشر سنوات من الحصار والاحتكاك الحاد مع الشارع الغزي، وهي لا ترى في الانتخابات البلدية إلا إمكانية تحقيق المزيد من المكاسب في الضفة حتى لو خسرت بلديات في غزة، لأنه أمر لن يؤثر في حكمها. أيضاً، قدمت تجربة حكومة التوافق (بدءاً من نيسان 2014) عينة عمّا قد تصل إليه الأمور في حال فوز «فتح» ببعض المجالس في القطاع، فوزراء «التوافق» لا يسيطرون على أي وزارة، لأن السيطرة الفعلية هي لأجهزة «حماس» الأمنية. لذلك ترى الحركة أنّ خسارة بعض المجالس لـ«فتح» قد يزيح عنها جزءاً من المسؤولية، خصوصاً إذا تسلمت الأخيرة بلديات فقيرة لا تكاد تؤمن رواتب موظفيها، مع حضور إمكانية أن تزيد بعض المشروعات الدولية.

بيرزيت (أكبر جامعات الضفة)، مقابل إخفاق «كتلة الشهيد ياسر عرفات» (فتح)، في تحقيق أي إنجاز سوى اكتساحها مجلس طلاب جامعة أبو ديس، لأن «حماس» لم تشارك في تلك الانتخابات أصلاً؛ مع بعض الاستثناءات التي لعبت فيها عوامل أخرى دورها. أما في غزة، فقد سيطرت «الكتلة الإسلامية» (حماس) لسنوات على مجلس طلاب الجامعة الإسلامية عبر فوزها به بالتركية، مقابل تعطيل إجراء أي انتخابات لمجلس الطلاب في جامعة الأزهر (تابعة لفتح). بناءً على ذلك، وحتى الآن، لا يوجد تصور موضوعي لحضور الحركتين الجماهيري، ولا يكفي الاستناد إلى نتائج الانتخابات الطلابية؛ كتلا الحركتين تمتلك أسباباً عدة لتتخفف أسهماً في عيون الناس. وما كان القبول بدخول معركة انتخابية جديدة، إلا بعدما وزن الطرفان ما لهما وما عليهما

إسرائيل، التي عمدت إلى استباحة كل الخطوط الحمر المرسومة مع السلطة بعد توقيع اتفاقية أوسلو، قدمت كلها صورة مهزوزة قد تشكل تحدياً لا يقل شراسة عن التحديات التي تواجه «حماس». ومع غياب استطلاعات رأي تشير إلى المزاج الشعبي، فإن نتائج انتخابات

## عباس يجد في الانتخابات وسيلة إلهاء عن نفي الانتفاضة

مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية قد تكون نافذة لقراءة المزاج العام. ففي الضفة، التي تتميز بحذ أدنى من الديموقراطية غير الموجودة في غزة بعد سيطرة «حماس» عليها عام 2007، فازت كتلة الحركة الطلابية خلال السنتين الماضيتين في انتخابات مجلس طلاب جامعة

الأولى»، ليتذكر أنها صاحبة جهاز الأمن الوقائي، الذي قمع «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، فانتهت نتائج الانتخابات المحلية الأولى بفوز كاسح للحمساويين في معظم بلديات قطاع غزة، وحضور لافت في بلديات مهمة في الضفة المحتلة. ذلك الزمن تغير، وتجربة «حماس» في الحكم جعلت بعض الأصوات تصدح ضدها، والاستناد إلى نتائج 2005 لا تعطي تقويماً حقيقياً للواقع الحالي. اهتمامات الناس تغيرت بعدما خفت حدة العاطفة الوطنية والدينية، وتساعدت الهموم المعيشية بعد أكثر من عشر سنوات من الأزمات المركبة التي خلفها الحصار والانقسام، والحروب التي أعادت صياغة الأولويات بالنسبة إلى مليوني إنسان محاصرين في غزة. أما في الضفة، فحالة الهموم الوطني في برنامج السلطة وتراكم أخطاء الحكم، إضافة إلى غياب أي اعتبار لمؤسسات الدولة بالنسبة إلى

## غزة - يوسف فارس

قدمت الانتخابات البلدية، التي جرت للمرة الأولى في مناطق السلطة الفلسطينية عام 2005، مقارنة واقعية للمزاج الشعبي العام، وتحليلاً دقيقاً مدى حضور الأحزاب الكبيرة والصغيرة في الشارع الفلسطيني. ف«حركة المقاومة الإسلامية - حماس» مثلاً، حظيت بتعاطف وبقبول من الجمهور بعدما قدمت نموذجاً جاداً من العمل المقاوم في خلال سنوات الانتفاضة الثانية. وما زاد قبول الناس لها، تواصلها المباشر مع العائلات والعشائر، والتضحيات التي قدمها قادتها، بالإضافة إلى كونها حركة دينية... هذه الأسباب جعلت «حماس» خياراً شعبياً مقنعاً لدى مختلف الفئات. في المقابل، حملت قوائم حركة «فتح» عبء عشر سنوات من تجربة الحكم. نسي الشارع فيها أنها «أم الجماهير» وصاحبة الطلقة